

نائب رئيس الدائرة الفنية بالمؤتمر لـ «الميثاق»:

## مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني مهدد بالفشل

«إقصاء 7 مدراء فروع وتعيين من لا تنطبق عليهم المعايير

«لم يتم إطلاع الأحزاب على الاستمارة الخاصة بنظام وبرنامج استقبال طلبات المشاركة في اللجان الانتخابية

«لجنة الانتخابات ستواجه العديد من الإشكاليات أثناء اختيار المتقدمين



قال نائب رئيس الدائرة الفنية بالإمارة العامة للمؤتمر الشعبي خالد أبو عبيده إن لجنة الانتخابات انفردت في الآلية الخاصة بالذين ستستند إليهم مهمة تنفيذ مشروع السجل الإلكتروني ولم يتم إشعار أو إطلاع الأحزاب على الاستمارة التي تم نشرها على الموقع الإلكتروني للجنة. وأكد في سياق حديثه لـ «الميثاق» أن لجنة الانتخابات ونتيجة لذلك ستواجه العديد من الإشكاليات أثناء اختيار المتقدمين إذا لم يتم تلافي ذلك سريعا..

ولفت نائب رئيس الدائرة الفنية إلى أن المشترك يرفض منح الأحزاب الجديدة أي نسبة تمثيل في اللجان الإشرافية والأصلية.. وأكد أبو عبيده أن الوقت حرج جداً وإذا استمرت لجنة الانتخابات بهذه السياسة فإنها ستفشل وسيؤثر ذلك على المدد الزمنية المحددة لتنفيذ مشروع السجل الإلكتروني..

وطالب لجنة الانتخابات الأسرع في حل كافة القضايا الفنية والإدارية وإعادة النظر في القرارات المخالفة للمعايير والقانون واللوائح المنظمة لذلك.

تفاصيل أكثر في اللقاء التالي:

لقاء / بليغ الحطابى

«المشترك يرفض منح الأحزاب الجديدة اية نسبة في اللجان الأصلية والإشرافية

أسبوعين فقط وفقاً للتعدلات المقررة مؤخراً. المؤتمر جاهز..

هل في اعتقادك أن المؤتمر جاهز للنجاح في الاستحقاقات القادمة وما لذي تطلبه من قيادته خاصة في ظل وضوح الرؤية بالنسبة لشكل العملية الديمقراطية فيما لم ينته الحوار من أقرار ذلك؟

نعم المؤتمر جاهز للنجاح وسيكون نجاحاً متميزاً إذا تم تفعيل أطره التنظيمية أما بالنسبة لاستعدادات المؤتمر لهذه المرحلة، فقد عملت القيادة العليا للمؤتمر في إطار ذلك ومنذ وقت مبكر على تشكيل لجنة إشرافية رئيسية للإشراف على مرحلة مشروع السجل الإلكتروني برئاسة الأستاذ / صادق أمين ابوراس الأمين العام المساعد، والأستاذ عارف عوض الزوكا الأمين العام المساعد نائباً له وضمت في عضويتها عدداً من أعضاء اللجنة العامة والإمانة العامة وقد عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات واللقاءات بما من شأنها الاستعداد والترتيب والتحضير الجيد للمرحلة لأن المؤتمر حريص كل الحرص على تنفيذ الانتخابات في موعدها وفقاً للمبادرة وألياتها المزممة..

كلمة أخيرة؟

أطالب القيادة العليا للمؤتمر ممثلة بالزعيم علي عبدالله صالح ورئيس المؤتمر ونائبه والأمناء العاميين المساعدين واللجنة العامة والأمانة العامة أن تعمل على تفعيل الأنشطة التنظيمية واحتواء الجماهير المندفعة للانضمام إلى المؤتمر بأليات وخطط حديثة تواكب التطورات والتغيرات السياسية التي حصلت في معظم البلدان العربية.. كما أتمنى أن تعمل القيادة العليا على متابعة وتوجيه فروع المؤتمر بالمحافظات والمديريات التي لاتزال بطائق العضوية مكدسة بأدراج مكاتبها بسرعة صرفها وتوزيعها على الأعضاء.. وأمل كبير أيضاً في أن تتلقت القيادة العليا لأعضاء المؤتمر الذين يعملون بصمت.

بسبب أخطاء جوهريّة في النظام والبرنامج ذاته..

ماذا بشأن تأثير الوقت على العملية القادمة خاصة في ظل إرباكات لجنة الانتخابات والأخطاء، والأخفاق في الاجراء، كما ذكرت؟

- الوقت حرج جداً وإذا استمرت اللجنة العليا بهذه السياسة فإنها ستفشل وسيؤثر ذلك على الفترات الزمنية المحددة لتنفيذ مشروع السجل الإلكتروني. ولن تتمكن من التنفيذ خلال المدة المتاحة، والسبب يعود في ذلك إلى إقصاء الكوادر الملمة بالجوانب الفنية

«يجب أن يستوعب المؤتمر الجماهير المندفعة للانضمام إليه بأليات وخطط حديثة

«قيادات في الفروع لم تصرف بطائق العضوية وماتزال مكدسة في مكاتبهم

واعتماد اللجنة العليا على كوادر غير مؤهلة وليس لديها كفاءات أو خبرات فنية وإدارية، لذا فإن على اللجنة العليا أن تسارع في حل كافة القضايا الفنية والإدارية وإعادة النظر في القرارات المخالفة للمعايير والقانون واللوائح المنظمة لذلك.. كما أنه لم يتبقى لديهم في قانون الانتخابات أي مدد زمنية لإلغائها لأنه تم استنفاد المدد الزمنية الخاصة بالطعون البالغ أجمالها ما يقارب الشهرين واختصارها إلى حوالي

عليه المعايير. وأعتقد أن المشترك يريد احلال كواردهم في المناصب القيادية للجنة بالضغط على رئيس اللجنة كما أنهم ينوون الترويج في الانتخابات القادمة من خلال قطع بطائق شخصية لصغار السن.. امتعاض مؤتمري..

ظهر امتعاض في صفوف أعضاء المؤتمر من عدم التواصل مع الفروع لإبلاغهم بالتسجيل عبر اللجنة.. ماذا تقولون في هذا؟!

- بالنسبة لنا -في الدائرة الفنية - فقد عملنا على تنفيذ كافة التوجيهات والتعليمات الصادرة من الامانة العامة للمؤتمر وتوجيهات الأمناء العاميين المساعدين بذلك وتم التعميم على الفروع في شهر فبراير 2013م والمتابعة المستمرة للفروع للاهتمام وأثبتت غالبية الفروع تفاعلها رغم انعدام أسبسط الامكانيات عدا بعض الفروع في المحافظات والمديريات التي لم تول هذا الموضوع أي اهتمام واقتصر دورنا نحن في الدائرة الفنية على إبلاغ القيادة العليا للمؤتمر بذلك.

تباطؤ في العمل..

إلى أين وصلت الاستعدادات لخوض مرحلة مشروع السجل الإلكتروني في ضوء ما اتفق عليه مع اللجنة العليا للانتخابات؟

- إلى الآن للأسف لم يتم حسم آلية اختيار اللجان الإشرافية والأصلية ولم تتفق عليها الأحزاب كون المؤتمر وحلفائه وغالبية الأحزاب الجديدة طالبوا بأن يتم اختيارها عبر الأحزاب وفي المقابل رفضت أحزاب المشترك منح الأحزاب الجديدة اية نسبة تمثيل من اللجان، إضافة إلى ذلك لم يتم الاتفاق مع اللجنة العليا على النظام والآلية التي سيتم بها اختبار المتقدمين للمشاركة في اللجان الفنية للسجل الإلكتروني. وكذا وضع المعالجات المناسبة لمن سقطت أسماؤهم أو الذين لم يتمكنوا من التسجيل

اختلاف الانتخابات..

هناك حديث عن «أخونة» اللجنة العليا للانتخابات من قبل حزب «الإصلاح» ما صحة هذا وكيف تم ذلك وأين كان المؤتمر الشعبي وبقية الأحزاب؟

- اللجنة العليا للانتخابات وفور الانتهاء من الانتخابات الرئاسية المبكرة قامت بوضع معايير ليتم في ضونها اجراء تغييرات في مديري فروع اللجنة العليا بالمحافظات حيث استندت هذه المعايير

«الوقت حرج جداً وإذا استمرت اللجنة بهذه السياسة فإنها ستفشل

«ثمان محافظات لم تتفاعل مع اجراءات لجنة الانتخابات

على ان يكون مؤهلاً ومن أبناء المحافظة وكذا من موظفي اللجنة مالياً وإدارياً لأن بعض مديري الفروع كانوا منتدبين إلى اللجنة العليا للانتخابات ادارياً فقط واستناداً لذلك قامت اللجنة العليا آنذاك بتغيير عدد من مديري الفروع وفقاً لتلك المعايير، ولكننا فوجئنا خلال الشهر قبل الماضي بقيام اللجنة العليا بتغيير عدد سبعة مديري فروع دون أن تنطبق عليهم المعايير المطلوبة عدا واحد فقط تنطبق

في البداية كيف تنظرون إلى اجراءات اللجنة العليا للانتخابات الخاصة بالمرحلة الاولى من العملية الانتخابية..؟!

-في الحقيقة نرى ان لجنة الانتخابات انفردت في الآلية الخاصة بالذين ستستند إليهم مهمة تنفيذ مشروع السجل الإلكتروني ولم يتم إشعار أو إطلاع الأحزاب على الاستمارة التي تم نشرها على الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات كونها افتقدت العديد من المعلومات والعناصر المهمة، إضافة إلى ذلك فقد رافقت الآلية العديد من السلبيات تتمثل أبرزها في:

- لم تسبق الآلية تغطية وتوعية إعلامية كافية ليتمكن جميع الراغبين من المشاركة عدم توافر خدمة الإنترنت في جميع مناطق الجمهورية مما ترتب على ذلك تدني اعداد المتقدمين من تلك المناطق ولم تتمكن اعداد كبيرة من المتقدمين من تقديم ملفاتهم لفروع اللجنة العليا نظراً لأغلاق عدد من الفروع وقد ترتب على ذلك حرمان الكثير مآدى إلى عدم اكتمال العدد المطلوب من المتقدمين في حوالي ثمان محافظات الأمر الذي جعل اللجنة العليا للانتخابات تفتح باب التمديد فيها.

بإلغات..

إضافة إلى ذلك ان البرنامج الذي أعد لاستقبال بيانات طالبي القيد لم يكن بالشكل المطلوب حيث وردت إلينا العديد من البلاغات بشأن ذلك تمثلت أبرزها في انه لم يسمح البرنامج بكتابة بيانات رقميه في الحقول الخاصة بالبيانات النصية.. بالإضافة إلى التكرار لانه لا يوجد أي قيود تمنعه من ذلك، كما أنه لا يسمح بكتابة رقم بطاقة تزيد أرقامها عن عشرة أرقام الخ.. ونعتقد انه لفقدان تلك العناصر المهمة ستواجه لجنة الانتخابات العديد من الإشكاليات أثناء اختيار المتقدمين إذا لم يتم تلافي ذلك سريعا.

## هل تنجح الحملة في انقاذ صنعاء التاريخ..؟!



كتب - بليغ الحطابى

على نحو دؤوب تعكس الاعمال والانجازات المحققة على صعيد الحملة الوطنية للحفاظ على صنعاء القديمة، ومدى الحرص الكبير على ابقاء التراث التاريخي «مدينة صنعاء القديمة» الالهية المثل التي تقيه من التصرفات الشوها، والممارسات العيثية التي مورست عن قلة وعي وانعدام المحفزات والممكنات.. وفي ذلك تتواصل الحملة الوطنية التي انطلقت في يونيو الماضي كجهود وطنية لبقاء المدينة على قائمة التراث العالمي بعد انذارات منظمة الامم المتحدة (اليونسكو) بسططها من قائمة المدن التراثية العالمية. سليم الحيمي نائب رئيس الحملة قال انه تم إيقاف ما يقارب 190 حالة استحداث أبنية ستشوه جمال المدينة وما تمثله من موقع تراثي وإنساني وحضاري متقدم.

وأضاف: إن فعاليات الحملة التي بدأت في الثاني من يونيو الماضي ستستمر لمدة ستة أشهر لإيقاف الاستحداثات والبناء العشوائي في مناطق المدينة القديمة السكنية..

ولفت إلى أنه تم تحديد المخالفات والجهود لاتزال مستمرة لإزالتها. مبيناً بأن الحملة ليست إزالة المخالفات فقط بل تتضمن أيضاً تنظيم الأسواق وتنظيفها، وتنظيم عمل الباعة المتجولين باستحداث أسواق جديدة وذلك لمبايعة الباعة المتجولون من عبثية وشوانية وإزدحام سوا داخل المدينة أو في باب اليمن لاسيما وأن تقرير اليونسكو قد اعتبر هذه المخالفات احد اهم المهددات لبقاء مدينة صنعاء التاريخية ضمن قائمة مدن التراث العالمي.. وأشار الحيمي إلى أن عمل الحملة لاقى ارتياحاً وأشادة من قبل المجتمع والزائرين والأهالي ما دفعهم إلى التعاون.

وأوضح أن الخطة تم فيها إعادة الاعتبار للممرات التاريخية.. إضافة إلى ان عملية الترميم للمنازل بنفس النمط المعماري الذي تتميز به المدينة منذ القدم، وهو ما يتم

القضاء ينظر في 1200 قضية نهب أراضي بالحديدة نافذون يتمرّدون على توجيهات الرئيس و«المحلي» يعلن عجزه



أقر المجلس المحلي لمحافظة الحديدة رفع رسالة إلى الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، لإطلاقه على استمرار عملية البسط والاعتداءات على أراضي حرم مطار الحديدة والمطالبة بسرعة تنفيذ توجيهاته السابقة لإنهاء هذه الاعتداءات وحماية أراضي حرم المطار.

وفي الاجتماع الذي عقد برئاسة المحافظ أكرم عطية أكد على ضرورة إنهاء الاعتداءات على الأراضي العامة في المحافظة بما في ذلك أراضي حرم مطار الحديدة.. مشيراً إلى أن التصرف في أراضي حرم المطار تتم بصورة ممنهجة وأن توجيهات السابقة لرئيس الجمهورية وكذا توجيهات اللجنة الرئاسية المكلفة، وكذا إجراءات الهيئة

وفيما يتعلق بتحذيرات اليونسكو لاسقاط المدينة من قائمة التراث أكد نائب رئيس الحملة الوطنية للحفاظ على صنعاء القديمة أن الوضع مطمئن.. ويؤكد المعنيين الإطلاع عما تم إنجازه للحفاظ على طابع المدينة التاريخية المعماري والحضاري.. وقال: إننا في سياق العمل لتنفيذ سلسلة برامج وخطط لتصحيح أوضاع المدينة..

وكشف الحيمي ان تنازع الاختصاصات والازدواجية في الادارات السابقة انعكس سلباً على المدينة وزاد من تهديدات اليونسكو لاسقاطها من قائمة التراث. منوهاً إلى أن من ضمن خطط الحملة حصر المنازل واعطاؤها مكانتها التاريخية وذلك في برنامج حصر الكتروني كجانب توثيقي بالصورة والمعروفة ضمن قاعدة بيانات ومعلومات عن المدينة الذي لا يوجد حتى اليوم.. كما سيتم البدء بتنفيذ المشروع الخاص بباب اليمن خلال الايام القادمة والمقدر كلفته بـ 70 مليون ريال بنفس الخط والشكل والاحجار وغير ذلك.

أكد الحيمي على ضرورة استمرار الحملة وعدم تزييمها بفترة محددة حتى ترسخ مبادئ وقيم الحفاظ على هذه الموروث الثقافي والاجتماعي في أوساط المواطنين وسكان المدينة. وقال نحن حريصون على ترسيخ عدد من المبادئ في المجتمع وان الحفاظ عليها مسؤولية الدولة والمجتمعات المحلية بما يكون رادعاً لأي شخص يحاول تشويهها أو التعدي على حرمتها التاريخية، وأن الحفاظ على صنعاء القديمة مكسباً للجميع..

العليا لمكافحة الفساد والإعلانات المتكررة عبر وسائل الإعلام التي تحذر من الشراء في تلك الأماكن التي تم البسط عليها بصورة غير مشروعة لم تجد نفعاً في إيقاف عملية البيع والشراء واستمرار أعمال النهب والاعتداءات التي تتعرض لها أراضي حرم المطار يومياً.

موضحاً أن هناك ما لا يقل عن 1200 قضية منظورة لدى الجهات القضائية خاصة بالبسط على الأراضي.

وأن تزايد تلك الاعتداءات جعل المجلس المحلي في المحافظة يصبح غير قادر على إيقاف نهب أراضي مطار الحديدة من أفراد عسكريين والذين بدأوا يتصرفون في تلك الأراضي عن طريق البيع والبناء، وكأنهم الملاك الشرعيون لها.